منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
البنك الدولي IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي
IFAD Investing in rural people
برنامج الأغذية العالمي WFP

رصد أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-) على حالة الأمن الغذائي في العراق

الإصدار 28 16 شباط 2021

القرارات الحكومية

14 شباط/ فبراير 2021

خصص مجلس الوزراء 100 مليار دينار عراقي (نحو 68 مليون دولار) لدفع المستحقات المتأخرة لمزارعي القمح والشعير للموسم الزراعي 2020-2019.[1]

I. الرسائل الرئيسية

- رغم ارتفاع سعر النفط مع تعافي أسواق النفط العالمية، مازال هناك تاخير في دفع المستحقات لمزارعي القمح والشعير الذين قاموا بتسويق إنتاجهم للحكومة. وتعمل الحكومة على تسريع تحويلات الدفع قبل بدء موسم التسويق الجديد في آذار (مارس). يبدأ موسم الحصاد للقمح والشعير جنوب العراق منتصف نيسان.

- زاد العراق من صادراته للخضراوات، حيث قامت وزارة الزراعة بتسهيل إجراءات التصدير كجزء من الجهود الحكومية لزيادة الصادرات والتكامل الإقليمي مع الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية.

- بقيت أسعار المواد الغذائية الأساسية (الدقيق والرز والسكر) مستقرة، في حين سجلت أسعار زيت النباتي ارتفاعاً طفيفاً. ان صعوبة الحصول على الغذاء، خصوصاً بسبب نقص المال، واستعمال استراتيجيات التكيّف و التأقلم ، بما في ذلك الاعتماد على أغذية منخفضة الجودة واللجوء إلى الاقتراض ، أصبحت أكثر انتشارًا في وقت أدى فيه تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة.

II. نظرة عامة

استمر انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-) في العراق. وفي 16 شباط/ فبراير 2021 ، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وجود 646,650 حالة مؤكدة و 13,185 حالة وفاة. وفي 13 شباط/ فبراير ، أصدرت اللجنة العليا للصحة والسلامة قرارات عديدة لاحتواء انتشار الوباء في العراق ، بما في ذلك الإغلاق الكامل الأسبوعي من الجمعة إلى الأحد مع استبعاد موظفي وزارة الصحة وقوات الأمن والأسواق ومحلات الفاكهة والخضروات والمخابز والصيدليات من هذا الاغلاق.

وقد منح الانتعاش في أسعار النفط بعض الإمكانيات للحكومة العراقية التي كانت تعاني من انخفاض إيراداتها، حيث تعتمد الحكومة في إيراداتها على النفط بنسبة تقارب الـ 90٪ . وخلال الأسبوعين الماضيين ، تراوحت أسعار النفط الثقيل في البصرة بين 55.31 دولارًا و 61.26 دولارًا للبرميل ، وهو أعلى من متوسط الـ 50 دولارًا لعام 2020.

ويواصل كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ، والبنك الدولي تتبع أثر هذه الأزمة على الأمن الغذائي ، مع التركيز على توفر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها.

III. الإمداد الغذائي: الإنتاج (بشكل أساسي في المزرعة)

خصصت الحكومة نحو مئة مليار دينار عراقي (68 مليون دولار) لتصرف الى مزارعي القمح والشعير للموسم الزراعي 2020-2019. سيتم الدفع من خلال الشركة العامة لتجارة الحبوب ، وهي شركة عامة تابعة لوزارة التجارة.[2]

ومن المقرر أن يقوم العراق بتصدير 10 آلاف طن من الطماطة و 5 آلاف طن من البطاطا إلى المملكة العربية السعودية عبر معبر عرعر الحدودي ، فيما سيتم تصدير 500 طن من البطاطا إلى الكويت عبر معبر صفوان الحدودي. وقد سجل إنتاج البطاطا زيادة ملحوظة بلغت 136.9٪ عن العام السابق 2020، حيث تجاوزت المساحات المزروعة 56.4 ألف دونم. هذا وواصلت وزارة الزراة دعم المصدرين إلى أسواق جديدة كجزء من جهود الحكومة لزيادة الصادرات الزراعية وإيرادات الدولة.

تم ضبط وإتلاف كميات كبيرة من محاصيل الخضروات ومنتجات الدواجن المهربة في عدة معابر حدودية عراقية ، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق التجار المخالفين ، وفي أعقاب الإجراءات الصارمة الأخيرة التي اتخذتها وزارة الزراعة لمنع تهريب المنتجات الزراعية. كثفت الحكومة جهودها لحماية الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي وذلك لضمان تزويد الأسواق بالمنتجات المحلية وفقًا للخطط الزراعية ومواسم المحاصيل .

من أجل الحفاظ على المخزون الوطني للثروة السمكية ، قامت وزارة الزراعة بحظر الصيد (في الأنهار والبحيرات) خلال موسم التكاثر في جميع أنحاء البلاد ، باستثناء الأسماك البحرية ومزارع الأسماك. كما يشمل الحظر استخدام طرق الصيد غير القانونية مثل الشباك الصغيرة والمتفجرات. عادة ما تمتد تربية الأسماك في الأنهار والاهوار والبحيرات في العراق ابتداءآ من منتصف شباط/ فبراير حتى منتصف نيسان/ أبريل في البصرة والديوانية والناصرية وميسان والنجف والمثنى. اما بالنسبة إلى الشمال ، فيمتد التكاثر من أوائل آذار/ مارس إلى أوائل ايار/ مايو في محافظات بغداد وبابل وديالى وواسط وصلاح الدين وكربلاء والأنبار ، ومن نيسان / أبريل إلى تموز/ يوليو في محافظتي كركوك ونينوى.

ودعماً لتربية وإنتاج المواشي، تم نقل أكثر من 52,968 طناً من الشعير إلى مواقع التجهيز في الديوانية كجزء من خطة وزارة الزراعة لتوزيع الأعلاف الحيوانية. وسيستفيد من توزيع العلف الحيواني نحو 1,657 من مربي الحيوانات الذين يمتلكون ما يقارب 425,638 من الغنم و 19,028 الماعز و 16,446 البقر و 6,621 الجاموس و 8,070 الابل و 55 من الخيل بالإضافة إلى ذلك ، تم تخصيص 2,419 طنًا من الأعلاف لمنتجي الدواجن والأسماك.

IV. توريد الغذاء: الأسواق (من المزرعة إلى السوق)

أدى تخفيض قيمة الدينار العراقي إلى تراجع نشاط السوق. وذكر تجار الجملة للمواد الغذائية أن الطلب قد انخفض بنحو 50٪ كما انخفضت القوة الشرائية للعراقيين مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة.[3]

تواصل وزارة التجارة من خلال وكلائها توزيع مادة السكر كجزء من نظام التوزيع العام (الحصة التموينية). وقد بدأت الوزارة توزيع الحصص التموينية في نينوى وواسط والبصرة والنجف والأنبار وكربلاء وميسان والديوانية وبعض أجزاء من مدينة بغداد. إضافة إلى ذلك، بدأت وزارة التجارة في توزيع الزيوت النباتية المنتجة محليًا ، ووزعت الجولة الثانية من مادة الطحين.[4]

بدأت المطاحن الأهلية (الخاصة) في محافظة الديوانية بتجهيز الرز المنتج محليًا لتوزيعه ضمن نظام التوزيع العام (الحصة التموينية). إضافة إلى ذلك ، تم نقل نحو 120 طنًا من أصل 750 طنًا من مستودعات الحلة في محافظة بابل إلى بغداد لدعم قدرة التخزين للشركة العامة لتجارة الحبوب.

VI. الطلب على الغذاء (من الأسواق للمستهلكين)

الأسعار.خلال الأسبوع الأخير من شباط / فبراير، وفي البيانات نصف الشهرية (خلال أسبوعين) لم يتم ملاحظة أي تغيرات مهمة في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وظل متوسط الأسعار على الصعيد الوطني للسكر والطحين مستقراً مقارنة بالأسبوع الثاني من الشهر. بينما سجل متوسط الأسعار الوطني ارتفاعا طفيفا للزيت النباتي بنسبة 5٪. وسجلت زيادات ملحوظة في بغداد بنسبة 38٪ (2,000 الى 2,750 دينار للكيلو غرام)، المثنى بنسبة 15٪ (2,000 الى 2,500 دينار للكيلو غرام) ، الانبار بنسبة 11٪ (2,250 الى 2500 دينار للكيلو غرام) وذي قار بنسبة 10٪ (2500 الى 2,750 دينار عراقي للكيلو غرام). انخفض متوسط الأسعار الوطني للرز بنسبة قليلة تقدر بـ 3٪ (1,800 إلى 1,747 دينار عراقي للكيلو غرام) مع انخفاض ملحوظ في صلاح الدين بنسبة 17٪ وذي قار بنسبة 13٪. وبنسبة 11٪ في كل من ميسان والديوانية

1 http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=11053
2 https://www.ninanews.com/Website/News/Details?key=887040
3 https://almadapaper.net/view.php?cat=233461
4 http://mot.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=6242,http://mot.gov.iq/index.php?name=News&countpage=20&currenpage=0&new_topic=0

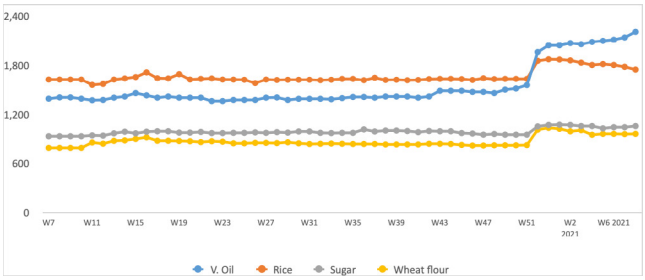

الشكل 1. أسعار الغذاء الأسبوعية (المتوسطات الوطنية) السلع الاربعة الاساسية أساسية خلال ازمة جائحة فيروس كورونا (المصدر: برنامج الأغذية العالمي)

أنماط الإستهلاك. قدّرت بيانات برنامج الأغذية العالمي في 27 شباط / فبراير أن نحو 6٪ من السكان كان استهلاكهم للغذاء غير كافٍ، أي انخفاض بنحو 200.000 فرد (من 2.6 إلى 2.4 مليون) مقارنة بـ 14 شباط / فبراير. ولوحظ أكبر انخفاض في بابل (من 34٪ إلى 25٪) وديالى (من 10٪ إلى 6٪). يلجأ نحو 10.6 ٪ من السكان إلى استراتيجيات التكيف السلبية القائمة على الغذاء. وكانت الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا هي الاعتماد على الطعام الأقل تكلفة (36٪) واقتراض الطعام (28.5٪).[5]

وبالمقارنة مع الأسبوع الثاني من شباط/ فبراير ، ارتفع عدد العوائل التي ابلغت عن وجود تحديات في الوصول إلى الأسواق من 14.7٪ إلى 16.5٪ من السكان أي بنحو (600 ألف فرد إضافي) . ولم يكن تقييد الحركة والوباء عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى الأسواق ، حيث أفاد 14٪ أن عدم امتلاك المال كان السبب الرئيسي لعدم الوصول إلى أسواق المواد الغذائية.

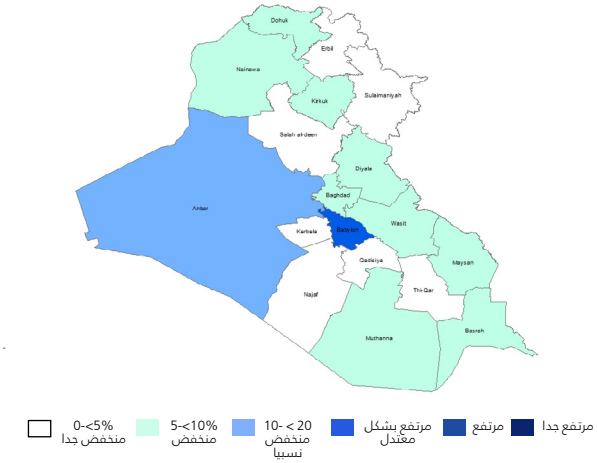

الشكل 2. توزيع عدد الأشخاص الذين لا يعانون من نقص في استهلاك الغذاء. وفي الحالات التي يشير فيها الاستهلاك غير الكافي إلى أولئك الذين يعانون من استهلاك الأغذية على وذلك باستخدام عملية استرجاع الأغذية لمدة ،(FCS) الحدود وعلى أساس درجة استهلاك الأغذية سبعة أيام (المصدر: برنامج الأغذية العالمي).

5 استندت التقديرات إلى عينة ذات دلالة إحصائية مكونه من 1620 شخصًا تمت مقابلتهم عبر الهاتف